DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1993/39/Add.2
24 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدورة الأربعون
١ - ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني

الكيانات والبرامج الأخرى

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

هذه الإضافة لتقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني تقدم استعراضا عاما لأعمال الكيانات التنظيمية (بخلاف أعمال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) التي تشترك في أنشطة التعاون التقني. ويشمل هذا الاستعراض العام، المقدم من اللجان الإقليمية ومركز حقوق الانسان ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومركز المستوطنات البشرية (الموئل) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأنشطة التي اضطلعت بها هذه الكيانات في عام ١٩٩٢.

../..

140593 070593 93-17182

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١ - ٦	٣
ثانيا	- اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٧ - ١٣	٣
ثالثا	- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤ - ١٩	٥
رابعا	- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢٠ - ٢٦	٦
خامسا	- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢٧ - ٤٠	٨
سادسا	- مركز حقوق الانسان	٤١ - ٤٨	٩
سابعا	- مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٤٩ - ٥٧	١١
ثامنا	- برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	٥٨ - ٦١	١٣
تاسعا	- مكتب الشؤون القانونية	٦٢ - ٦٣	١٤
عاشرا	- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٦٤ - ٧٢	١٦
حادي عشر	- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٧٣ - ٧٩	١٦
ثاني عشر	- برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٨٠ - ٨٨	١٧

أولا - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١ - واصلت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا تنفيذ برنامج للتعاون التقني يستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة.

٢ - وفي عام ١٩٩٢، خصص ما يتجاوز ٢,٣ مليون دولار من موارد برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني لدعم خدمات المستشارين الإقليميين، وتقديم المساعدة للمراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات التابعة للجنة، وتمويل الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي، والإدارة العامة والمالية العامة، والتنمية الاجتماعية، والاحصاءات، والنقل والاتصالات، والسياحة، والطاقة.

٣ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لأنشطة التعاون التقني للجنة الاقتصادية لافريقيا. وقد بلغت مساهمته ١١,٥ مليون دولار. وقدمت المساعدة في مجالات النقل والاتصالات؛ ونظم معلومات التنمية؛ والتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي، لا سيما لدعم المنظمات الحكومية الدولية؛ وإصلاح الادارة والتنظيم؛ والتنمية الاحصائية وجمع البيانات؛ ودور المرأة في التنمية؛ ورصد تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا؛ ومواد البناء؛ والتنمية الصناعية والتكنولوجيا.

٤ - وخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣ ملايين دولار تقريبا، خلال عام ١٩٩٢، لدعم الأنشطة السكانية الإقليمية التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٥ - وقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية الافريقية نحو ٢,١ مليون دولار، لأنشطة تتعلق بدور المرأة في التنمية، والنقل والاتصالات، والتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي؛ وتكنولوجيا الأغذية، والتنمية الريفية والزراعية، والصناعة الصغيرة، وتنمية التعدين، والعلم والتكنولوجيا، ونظم معلومات التنمية، والقطاع غير الرسمي، والسكان والزمالات.

٦ - وقدم المانحون الثنائيون والمنظمات غير الحكومية ما مجموعه ١,٧ مليون دولار، دعما لأنشطة اللجنة في المنطقة في مجالات المشاركة الشعبية، ودور المرأة في التنمية، وتكنولوجيا الأغذية، والتنمية الريفية والزراعية، ومكافحة داء المثقبيات، والصناعات الصغيرة والعلم والتكنولوجيا، ونظم معلومات التنمية، والقطاع غير الرسمي، والسكان، وإدارة المشاريع، والزمالات.

ثانيا - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٧ - في عام ١٩٩٢، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المساعدة لبرامج مصممة لتعزيز الاصلاح الاقتصادي في أوروبا، استجابة للتغييرات التي حدثت في بلدان وسط وشرقي أوروبا. وفي سبيل توفير مساعدات

عملية عاجلة للبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، واصلت اللجنة برنامجها لعقد حلقات عمل، في مواضيع تتصل بالمرحلة الانتقالية، وتركز على تكييف السوق، والتحويل الى القطاع الخاص وإعادة تشكيل هيكل الصناعة والاستثمار الأجنبي وسياسات الاسكان، وما الى ذلك. وجرى تنظيم ما يربو على ٧٠ من حلقات العمل هذه منذ بدأ العمل في البرنامج، في النصف الثاني من عام ١٩٩٠.

٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا تنفيذ عدد من أنشطة التعاون التقني والمبادرة بها في عام ١٩٩٢، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في قطاعات الطاقة، والاحصاءات، والسكان، والتجارة والنقل. وشملت هذه الأنشطة مشروعا رعته الحكومة بعنوان "كفاءة استخدام الطاقة، بحلول عام ٢٠٠٠"، تم تصميمه لسد الثغرة في كفاءة استخدام الطاقة بين صناعات دول أوروبا الشرقية السابقة والغرب، ومشروعا بعنوان "كفاءة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي في القرن ٢١ - نهج أقاليمي" وذلك لتسهيل نقل المعلومات عن أنواع التكنولوجيا التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة، وممارسات الادارة.

٩ - وواصلت اللجنة إعداد مشروع بشأن الحوسبة الاحصائية التطبيقية للبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي إدراج هذا المشروع في دورة البرمجة الاقليمية الخامسة؛ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، نظمت اللجنة حلقة عمل للخبراء، بشأن إعداد وثيقة المشروع نفسها، وبادرت اللجنة أيضا بالتعاون في هذا المشروع مع المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية.

١٠ - أما في مجال السكان، فقد بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ مشاريع تتعلق بالهجرة من الشرق الى الغرب، والسمات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمسنين من السكان، والدراسات الاستقصائية للخصوبة والأسرة والسياسات المتعلقة بالسكان. وبالاضافة الى ذلك، اضطلعت اللجنة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس الأوروبي، بالأعمال التحضيرية لمؤتمر اقليمي حكومي دولي معني بالسكان، من المقرر عقده في آذار/مارس ١٩٩٣، وذلك تحضيرا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة في عام ١٩٩٤.

١١ - ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٦/١٩٩١، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا برنامجا لمساعدة الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية لتسهيل التجارة وبرنامجا لتبادل البيانات الالكترونية في الادارة والتجارة والنقل. ويشمل هذا البرنامج دراسات في موضوع الهيكل الأساسي للتجارة في الاقتصادات التي تمر في مرحلة إنتقالية، يستخدم في تحديد الاحتياجات الرئيسية والحلول المناسبة في مجالات تسهيل التجارة وتبادل البيانات الالكترونية؛ وإعداد المواد التعليمية وتدريب الخبراء الوطنيين في هذه المجالات، وإسداء مشورة الخبراء والمساعدة في إنشاء مراكز وطنية لتسهيل التجارة. ولما كان هذا البرنامج قد حظي بقبول فريق العمل المعني بتسهيل إجراءات التجارة الدولية، التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، فإنه قدم للبلدان الأعضاء ولمنظمات التمويل للنظر فيه. وتعمل اللجنة، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية، في نشر وتعزيز التوصيات والمعايير في مجال تسهيل التجارة، وستساهم في برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة المعني بكفاءة التجارة. وستشارك في الندوة المقرر عقدها حول هذا الموضوع في عام ١٩٩٤.

١٢ - وفي قطاع النقل، أوفدت اللجنة سلسلة من البعثات الى البلدان التي تمر في مرحلة إنتقالية، والواقعة في وسط وشرقي أوروبا، والى بلدان أخرى في المنطقة لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إعداد برامج النقل وهيكله الأساسي.

١٣ - وتم إحراز مزيد من التقدم في مشروع الطريق البري العابر لأوروبا من الشمال الى الجنوب، الذي أنشىء لأجله صندوق استئماني، وفي وضع البارامترات التقنية لتخطيط وتصميم وشق شبكة خطوط السكك الحديدة العابرة لأوروبا.

ثالثا - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ - خلال عام ١٩٩٢، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بطائفة واسعة النطاق من الأنشطة، مقدمة خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية لبلدان المنطقة، في إطار برنامج عمل اللجنة، بالصورة التي وافقت عليها البلدان الأعضاء في الدورة الثالثة والعشرين للجنة (كاراكاس، أيار/مايو ١٩٩٠). وواصل التعاون التقني، في السنة المشمولة بالتقرير، الاتجاه نحو تعزيز أداء الوكالات الانمائية الوطنية للقطاع العام. وتم التأكيد على إقامة الروابط بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من وكالات القطاع الخاص، كاتجاه عام لأنشطة اللجنة في مجال التعاون التقني.

١٥ - وقامت عناصر متعددة في نظام اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أمانة اللجنة ذاتها، ومعهد امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والمركز الديموغرافي لامريكا اللاتينية) بإيفاد ١٨١ بعثة للمساعدة، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الحكومية المختصة والمنسقين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبلدان المستفيدة. وفيما يتعلق بالتدريب، قام معهد امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم دورات دراسية، دولية ووطنية، في مجال تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنسيق السياسات، حضرها ما يناهز ٠٠٠ ٤ موظف فني من المنطقة. ومنح المعهد ٢٨ زمالة كاملة، قامت بتمويلها بشكل رئيسي اسبانيا وفرنسا.

١٦ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، واصل المركز الديموغرافي لامريكا اللاتينية أنشطة التدريب المتخصص التي يقوم بها في مجال السكان والديموغرافيا. وتم تقديم الدعم لـ ٤٥ زميلا حضروا الدورات الخاصة بالسكان والتنمية. وجرى تمويل هذه الأنشطة بمساهمات من خارج الميزانية، وردت من كندا وهولندا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٧ - وواصلت مختلف المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة أنشطتها العديدة في المناطق الجغرافية المحددة في إطار مسؤوليتها. وقدم المكتب دون الإقليمي في مدينة مكسيكو الدعم المتواصل للتعاون المؤسسي الذي يهدف الى تعزيز عملية التكامل دون الإقليمي في امريكا الوسطى وكان أيضا من الأنشطة البارزة لهذا المكتب خلال السنة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم للانعاش الاقتصادي وإعادة تشكيل الهيكل الأساسي لبلدان المنطقة الفرعية. وتعاون مقر المنطقة الفرعية في بورت أوف سبين، في ترينيداد وتوباغو، تعاونا وثيقا مع الأمانة التقنية للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وقدم مكتب مونتيفيدو الدعم التقني لرابطة التكامل لامريكا اللاتينية كما قام بنشاط بتقديم الخدمات الاستشارية للوكالات الحكومية. وواصل مكتبا بوينس ايرس وبرازيليا دعمهما لمبادرات التكامل في البلدين المضيفين لهما.

١٨ - وواصل نظام اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاونه مع أمانة النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية، الذي شمل طائفة واسعة النطاق من المجالات التي تحظى باهتمام مشترك. وعلى وجه الخصوص، تعاونت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعاونا وثيقا، مع المبادرات التي يرعاها النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية لزيادة التشاور والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية على أساس متواصل.

١٩ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان دعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما تضطلع به من أنشطة التعاون التقني. وينبغي في هذا الصدد الإشارة الى أن أمانة اللجنة بها شعبة مشتركة بينها ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وينبغي أولا التنويه بما يقدمه عدد من البلدان المانحة من دعم سخي وكبير عن طريق التبرعات لمشاريع التعاون التقني التي تنفذها اللجنة.

رابعا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٠ - رغم أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد تلقت مساهمات مالية كبيرة من مصادر شتى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتنفيذ أنشطة التعاون التقني التي كانت تضطلع بها في عام ١٩٩٢، فقد انخفضت هذه المساهمات بنسبة ٢٣ في المائة عن العام الماضي، الأمر الذي قد يعزى أساسا الى انخفاض التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة ٥٣ في المائة وانخفاض التمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ١١ في المائة. وقد وردت أيضا تبرعات كبيرة من البلدان المانحة التقليدية ومن بلدان نامية لتنفيذ الأنشطة التي تحظى باهتمام مشترك وفي إطار برنامج عمل اللجنة. ووردت أيضا مساهمات عينية من بلدان مانحة ونامية أعضاء.

٢١ - وظلت اللجنة تركز في أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها على أقل البلدان نموا وعلى البلدان النامية الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ. وخلال عام ١٩٩٢، قدم المستشارون الاقليميون التابعون للجنة، في اطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، خدمات تقنية واستشارية لـ ٢٦ بلدا ناميا في آسيا

ومنطقة المحيط الهادئ من خلال ٣٧ بعثة. وتتصل هذه الخدمات بمجالات معينة مثل إدارة الاقتصاد الكلي، والاصلاح الاقتصادي، والتفاوض بشأن السياسات التجارية وتشجيعها، والموارد المائية، والاستشعار من بعد. ونظم المعلومات الجغرافية، والطاقة، والإدارة البيئية، والحسابات الوطنية، والتنمية الاجتماعية. وبالمثل، قدم مستشارون مختصون بالتعدادات والدراسات الاستقصائية السكانية، وتنظيم الأسرة وإدارة صحة الأم والطفل، ونظم المعلومات، والسياسات السكانية، والسكان والتنمية، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، خدمات لـ ٢٠ بلدا من خلال ٣٧ بعثة.

٢٢ - وواصل مركز عمليات منطقة المحيط الهادئ التابع للجنة والموجود في بورت فيلا، بفانواتو، تقديم خدمات استشارية قصيرة الأجل للبلدان النامية الجزرية في منطقة المحيط الهادئ في مجالات اقتصاديات التنمية وتمويلها والتخطيط العمراني وتطوير المرافئ والموانئ. كما أوفد المركز بعثات للخدمات الاستشارية العاجلة الى بلدان نامية جزرية.

٢٣ - وقد عالجت مشاريع للتعاون التقني ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحين ثنائيين مسائل هامة تتصل بالتخفيف من حدة الفقر، والتنمية السليمة بيئيا والمستدامة، وتنمية الموارد البشرية، وإشراك المرأة في عملية التنمية، والطاقة والموارد الطبيعية، بما في ذلك تخطيط الطاقة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والاستشعار من بعد وتطبيقاته؛ وإعادة تشكيل الهياكل الصناعية وتشجيع التصنيع التنافسي؛ والتجارة الدولية والسياحة، والنقل والاتصالات، بما في ذلك تطوير الموانئ، والنقل المائي الداخلي، والهياكل الأساسية للطرق السريعة والطرق الريفية، والسكك الحديدية. وجرى البدء في مبادرة جديدة لتقديم المساعدة التقنية للاقتصادات المتضررة في مرحلة الانتقال.

٢٤ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه المؤسسي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مما أتاح لها مواصلة تعزيز ما تقدمه من مساعدة تقنية وتدريب لمراكز السكان الوطنية. وتم توفير الأموال أيضا لأنشطة البحث في مجالات مثل التغير السكاني ودور المرأة، وشيخوخة السكان، والهجرة من الريف الى الحضر، والسكان والبيئة والتدريب على استعمال الحواسيب الدقيقة في معالجة البيانات والمعلومات السكانية. وتستهدف جميع هذه الجهود مساعدة البلدان النامية على صياغة السياسات السكانية وإدماجها في خططها الإنمائية وجهودها المبذولة لتنمية الموارد البشرية.

٢٥ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعاونها الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالبقول الغذائية والحبوب الخشنة في المناطق المدارية وشبه المدارية في آسيا، ومع الفاو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في الأنشطة التي تضطلع بها في إطار مشروع الشبكة الاستشارية والإنمائية والإعلامية للأسمدة لآسيا والمحيط الهادئ. كما تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي في مجال البيئة ومع منظمة الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مجال التقليل من آثار الكوارث الطبيعية في المنطقة ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ميدان التجارة الدولية.

٢٦ - وبالتعاون مع منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى قام الصندوق التكميلي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتقديم الدعم لـ ٣٣ من الأنشطة التنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات الزراعة (بما في ذلك مصائد الأسماك، والري، والإرشاد الزراعي، والتصنيع الريفي)، وتنمية الموارد الطبيعية، والصناعة والمستوطنات البشرية، والبيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة الدولية.

خامسا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٧ - أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاضطلاع بأنشطة للتعاون التقني في المنطقة عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية الاقليمية قصيرة الأجل والرصد وتقديم الدعم الفني لمشاريع المساعدة التقنية التي تقوم بها اللجنة بوصفها وكالة منفذة.

٢٨ - وفي مجال تجهيز البيانات، جرى تقديم خدمات استشارية لكل من الأردن والامارات العربية المتحدة وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية.

٢٩ - وفي مجال التخطيط الإنمائي، قدمت المساعدة لعمان وفلسطين.

٣٠ - وفي مجال الديموغرافيا، قدمت المشورة لسوريا وعمان وفلسطين وقطر ومصر واليمن. وفي مجال احصاءات السكان قدمت المشورة لعمان والمملكة العربية السعودية.

٣١ - وفي مجال الطاقة، قدمت خدمات استشارية لكل من سوريا وعمان وفلسطين وقطر ومصر واليمن. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، قدمت خدمات استشارية للأردن وعمان واليمن.

٣٢ - وفي مجال البيئة، قدمت المشورة لكل من الأردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية.

٣٣ - وفي مجال تنمية الموارد البشرية، قدمت المشورة للأردن وعمان واليمن.

٣٤ - وفي مجال التنمية الصناعية، قدمت المساعدة للأردن واليمن.

٣٥ - وفي مجال الحسابات الوطنية والاحصاءات الاقتصادية، قدمت المساعدة للأردن والامارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت.

٣٦ - وفي مجال النقل والمواصلات، قدمت المساعدة للأردن والامارات العربية المتحدة وعمان والكويت ومصر واليمن.

٣٧ - وفي مجال تنمية الموارد المائية، قدمت المشورة للأردن والبحرين وسوريا وعمان.

٣٨ - وبالاضافة إلى ذلك، شارك مستشارون في اجتماعات وحلقات دراسية نظمتها منظمات اقليمية.

٣٩ - وتشمل مشاريع المساعدة التقنية التي كانت تنفذ في عام ١٩٩٢ مشروعا لتشجيع تنظيم المشاريع الصناعية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا انصب تركيزه على تنمية تنظيم المشاريع الصناعية المحلية والصناعات الصغيرة. وهناك مشروع آخر عنوانه "الندوة الأقاليمية لتنمية الغاز" يرمي الى تقييم إمكان وجود الغاز واحتمالات تسويقه وصياغة سياسات انتاجه ونقله لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وعقدت ندوة بهذا الشأن في دمشق بسوريا في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وهناك مشروع لإنشاء صناعات للهياكل الأساسية الهندسية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا صمم بهدف التعجيل بتطوير ونمو الصناعات عموما والصناعة الهندسية خصوصا وترشيد وتشجيع الاستخدام التشغيلي لطاقات الصناعات الراهنة التي يجري فيها انتاج المنتجات الهندسية الوسيطة.

٤٠ - وأخيرا، واصلت اللجنة تنفيذ عدد متزايد من المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وتُعنى معظم هذه المشاريع بأدوار المرأة في جهود التنمية الوطنية.

سادسا - مركز حقوق الإنسان

٤١ - يمد مركز حقوق الإنسان، في إطار برنامجه للتعاون التقني، الحكومات، بناء على طلب منها، بالأشكال التالية من المساعدة: الخدمات الاستشارية للخبراء، والزمالات والمنح الدراسية، والحلقات الدراسية، والدورات التدريبية الاقليمية والوطنية.

٤٢ - ويستهدف برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية التابع للمركز ما يلي: (أ) تعزيز معرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الانسان ومضمونها المعياري، بغية تشجيع تطبيقها على أوسع نطاق ممكن؛ (ب) تيسير إعمال المعايير الدولية لحقوق الانسان؛ (ج) تقديم المساعدة التقنية للحكومات في إنشاء وتطوير الهياكل الأساسية الوطنية لتشجيع وحماية معايير حقوق الانسان المعترف بها دوليا.

٤٣ - وفي عام ١٩٨٨، أنشئ صندوق التبرعات للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الانسان بهدف تكميل الموارد المتاحة ضمن الميزانية العادية لهذا الغرض. وقد قدم هذا الصندوق معظم الموارد التي استعملت فيما يتعلق بالتعاون التقني. وفي عام ١٩٩٢، تلقى الصندوق تبرعات تصل الى حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ دولار.

٤٤ - وتخصص موارد الصندوق بصورة رئيسية لتمويل الأنشطة الرامية الى بناء وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية لتشجيع حقوق الانسان وحمايتها. ومازالت الأنشطة التدريبية وغيرها من أنشطة الدعم تقدم المعلومات الأساسية الضرورية والمعارف اللازمة لإنفاذ معايير حقوق الانسان.

٤٥ - وخلال عام ١٩٩٢، مول صندوق التبرعات المساعدة التشريعية في باراغواي وبلغاريا ومنغوليا ونيبال وهنغاريا؛ والمساعدة الانتخابية في اريتريا وأنغولا ورومانيا وكمبوديا وليسوتو وملاوي؛ والمراكز الوطنية ودون الاقليمية للتوثيق والتدريب في أوروغواي وأوغندا وبولندا وتونس وغامبيا وكولومبيا؛ ودورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل في اسبانيا وألبانيا وايطاليا وبنن وبوتسوانا ورومانيا وسوازيلند وكمبوديا وكوستاريكا.

٤٦ - واستنادا الى الخبرة المكتسبة في تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية، يعد المركز أدلة تدريسية وتدريبية عن الانتخابات وإعداد أدلة مخصصة لفئات مستهدفة معينة، منها مسؤولو الشرطة والقضاة ووكلاء النيابة والمحامون. وواصل المركز أيضا دعم اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية.

٤٧ - وفي عام ١٩٩٢، تبنّى المركز نهجا جديدا للخدمات الاستشارية والتعاون التقني، يسعى الى توثيق المشاركة بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى؛ ففي إطار هذا التعاون الجاري على نطاق المنظومة، بإمكان البلدان التي تطلب المساعدة من المركز أن تستند اليه في تحليل احتياجاتها المتعلقة بحقوق الانسان وتقديم برنامج شامل للوفاء باحتياجاتها. ويمكن للمركز أن يقوم على نحو جزئي بتنفيذ المشاريع غير أنه يعمد في معظم أنشطته الى مساعدة كل بلد على حده في الاتصال بالوكالات والجهات المانحة الثنائية الأخرى ثم تشجيع هذه الوكالات وهذه الجهات المانحة على تمويل وتنفيذ مشاريع محددة في إطار البرنامج الشامل لصالح البلد المعني. وفي هذا الإطار، يتناقش برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز بشأن آلية غير رسمية للمشاورات وكذلك بشأن تقوية التعاون في الميدان.

٤٨ - وفي ظل هذا النهج الجديد، قدم المركز في عام ١٩٩٢ خدمات استشارية لحكومات كل من ألبانيا، وبنن، وسان تومي وبرينسيبي، ومنغوليا، وناميبيا، وكولومبيا لتقييم حاجاتها في ميدان حقوق الانسان. على أنه يلزم تمويل إضافي وموارد بشرية إضافية لمواكبة الطلب المتزايد في مجال حقوق الانسان. فهناك ما يزيد على ٤٠ طلبا للمساعدة التقنية في مجال حقوق الانسان من الدول الأعضاء لا يمكن تلبيتها بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبشرية.

سابعا - مكتب الأمم المتحدة في فيينا

٤٩ - في عام ١٩٩٢، صب مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية اهتمامه على بناء القدرات الوطنية والمؤسسية وفقا لمنظور اجتماعي للتنمية. ووجهت عناية خاصة أيضا للمسائل المتعلقة بالنهوض بالمرأة ومنع الجريمة والعدالة الجنائية وحالة فئات اجتماعية خاصة، بما في ذلك المسنون والمعوقون والشباب.

٥٠ - وهناك أدلة متزايدة على اهتمام الحكومات بالتعامل مع التنمية من منظور اجتماعي إذ يتزايد اهتمامها على صعيدي السياسات والبرامج بالربط بين قضايا كسب العيش والرفاه ومستويات المعيشة. وتمشيا مع التركيز الجديد على المشاغل الاجتماعية، نظم مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بعثة رفيعة المستوى وأوفدها الى الاتحاد الروسي لإسداء المشورة بشأن التحول الى آليات مستندة الى السوق انطلاقا من منظور اجتماعي. وقد نشر معهد ديفيد هيوم نتائج البعثة في دراسة تقنية بعنوان "السياسات الاجتماعية في الانتقال الى اقتصاد سوقي".

٥١ - وقد تهيأت للمركز - بسبب الأخذ بترتيبات بديلة لنظام دعم التكاليف - فرص متزايدة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مساعدة الحكومات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج وصياغة المشاريع من منظور اجتماعي. وشمل هذا الدعم تقديم خدمات استشارية مخصصة الغرض ممولة من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الى اندونيسيا في مجال تحسين نظم واجراءات التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التطوعي في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية؛ والى ليسوتو في شكل بعثة مشتركة بين ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمركز للتخطيط والبرمجة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، والى عمان في شكل بعثة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمركز لبرمجة التنمية الاجتماعية.

٥٢ - وتمثل عمليات حفظ السلم مجالا ناشئا للطلب على التعاون التقني في الميدان الاجتماعي ومصدرا لتمويله. وقد دأب المركز على مساعدة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في اعداد مواد تدريبية ومرجعية عن منع الجريمة وعن مدونة سلوك للموظفين العموميين. ودأب على التعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مبادرة للتعمير الاجتماعي تمول بصورة مشتركة بمساهمات كبيرة مقدمة من النمسا وبمساعدة عينية مقدمة من القطاع الخاص النمساوي.

٥٣ - وقد استكملت الخدمات الاستشارية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وموارد أخرى خارجة عن الميزانية بثلاثة مستشارين أقاليميين تابعين لادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية انتدبوا للمركز للعمل في ميادين منع الجريمة والعدالة الجنائية، والسياسات الاجتماعية والتنمية، والنهوض بالمرأة. وقد اضطلع هؤلاء المستشارون أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض بما مجموعه ٢٧ بعثة استشارية على صعيد السياسات أوفدت الى حكومات بناء على طلبها.

٥٤ - وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، نظم المركز، في اطار البرنامج العادي للتعاون التقني، حلقة عمل اقليمية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أنتيغوا، نيسان/ابريل ١٩٩٢). وقد صممت

حلقة العمل لتحسين القدرات على الوفاء بالالتزامات بتقديم التقارير الواردة في الاتفاقية وزيادة الوعي بانطباقها على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٥ - وفيما يتصل بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، تعاون المركز أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض في تنظيم ١٠ حلقات تدريب بشأن المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك اقامة العدل، والجريمة المنظمة، وادارة السجون وتنظيمها. وقد اشترك في تمويل نصف هذه الحلقات التدريبية مركز حقوق الانسان واشتركت في تنظيم النصف الآخر هيئات اقليمية وأقاليمية معنية بالجريمة. وقد استكمل تنظيم وعقد حلقات العمل بالتعاون مع المراكز والمؤسسات المعنية في الاعداد المشترك لمواد التدريب بشأن مواضيع أساسية مثل حوسبة نظم العدالة الجنائية، والاحتجاز السابق للمحاكمة، واصدار الأحكام المؤبدة واكتظاظ السجون. وكما ذكر أعلاه، تتمثل المساهمة الفنية الرئيسية للمركز في اعداده، بالتعاون مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، مواد تدريبية ومرجعية عن تحسين إقامة العدل الجنائي في كمبوديا.

٥٦ - وتمثل القضايا المتعلقة بفئات اجتماعية محددة احدى المجالات الأساسية للمركز بوصفه جهة تنسيق عالمية في ميادين الشيخوخة والمعوقين والشباب. وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت المشورة والمساعدة للحكومات. بناء على طلبها، بالاقتران مع خدمات استشارية أقاليمية مقدمة من البرنامج العادي للتعاون التقني ومن خلال المساهمات المرصودة لهذا الغرض. وتشمل المواضيع الرئيسية للتعاون التقني في ميدان الشيخوخة مسألة الشيخوخة المنتجة ووضع الأهداف بوصفها عنصرا رئيسيا في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالشيخوخة. أما فيما يتعلق بموضوع الاعاقة، فقد انصب التركيز الرئيسي في أنشطة التعاون التقني على تقديم المشورة والمساعدة بشأن المبادئ التوجيهية التشريعية لدعم حقوق المعوقين، والادماج العملي لقضايا الاعاقة في السياسات والبرامج الرئيسية، وانشاء وتطوير لجان تنسيق وطنية وما شابه ذلك من آليات. وفي ميدان الشباب، طلب عدد من الحكومات المشورة والمساعدة في تصميم استراتيجيات وسياسات لادماج الشباب في جميع جوانب التنمية بوصفهم فاعلين ومستفيدين. ويتزايد التسليم بأن رفاه الأجيال المقبلة لن يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاشراك الشامل للشباب كفاعلين في التنمية ومستفيدين منها.

٥٧ - وقدم الصندوق الاستئماني المعني بالمسنين والمعوقين والشباب، الذي يديره المركز، ما مجموعه ٣٠٠ ٤٣٦ دولار من منح الأموال الأساسية لبدء ٣٣ مشروعا صغير النطاق.

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٥٨ - تمثل الفترة المشمولة بالاستعراض أول عام كامل لعمليات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ في آذار/مارس ١٩٩١. فبعد استعراض مستفيض ومشاورات مع الحكومات، اكتملت التوجهات الاستراتيجية للبرنامج وهي الآن في الأطوار الأولى للتنفيذ.

٥٩ - وتشمل أولويات البرنامج ما يلي: (أ) تنسيق مختلف جهود الرقابة على المخدرات التي تبذلها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من كيانات القطاعين العام والخاص، وتحقيق التكامل بينها، وذلك من أجل زيادة فعالية وأثر أنشطة مراقبة المخدرات على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية مع إيلاء النظر الواجب للمزايا النسبية ونطاق التعاون المتدائب بينها؛ (ب) تحسين قدرات البرنامج على جمع وتحليل ونشر المعلومات المتصلة بمراقبة المخدرات من أجل تيسير فعالية خطط الحكومات؛ (ج) مساعدة الحكومات في إعداد خطط رئيسية وطنية لمراقبة المخدرات لتوفير اطار مرجعي للمساعدة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وضمان أفضل استخدام ممكن للموارد الشحيحة المتاحة للمراقبة الدولية للمخدرات؛ (د) إيلاء عناية خاصة في ميدان مراقبة المخدرات لاحتياجات مناطق معينة كمناطق أوروبا الشرقية ووسط آسيا التي شهدت مؤخرا تغيرات سياسية واجتماعية - اقتصادية أساسية؛ (هـ) زيادة التركيز على البرامج والمشاريع المكرسة للجهود الرامية الى تقليل الطلب على المخدرات ولاسيما التثقيف الوقائي واعادة التأهيل ومواكبة ذلك بإعادة تعريف الأنشطة الحفازة التي يضطلع بها البرنامج في ميادين التنمية البديلة وانفاذ القوانين والاصلاح القضائي، وتحسين هذه الأنشطة، بغية تهيئة ظروف مواتية لزيادة مشاركة الحكومات والمانحين الخارجيين.

٦٠ - وينفرد البرنامج بأنه ييسر التعاون بين البلدان في اعداد الاستراتيجيات دون الاقليمية لمراقبة المخدرات. وأثناء عام ١٩٩٢، بدأ البرنامج في اجراءات لتحقيق هذا الغرض، بما فيها المشاورات التقنية المبتكرة وخطط العمل المتصلة بمسائل المخدرات في جنوب غربي آسيا، وكذلك اتفاقا التعاون المبرمان بين ميانمار وتايلند وبين ميانمار والصين. وكان للبرنامج أيضا مساهمته الرئيسية في ميدان مراقبة المخدرات في جهود إعمار لبنان وأفغانستان.

٦١ - ووصل مجموع النفقات المقدرة للأنشطة التشغيلية في عام ١٩٩٢ الى ٧١,٥ مليون دولار. وقدم المركز المساعدة لـ ٧٣ بلدا في افريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن طريق ٢٠١ من المشاريع على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية في جميع قطاعات مراقبة المخدرات.

تاسعا - مكتب الشؤون القانونية

٦٢ - يقدم مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة المشورة والمساعدة لهيئات ووحدات الأمم المتحدة في المقر والميدان، بما في ذلك ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبرامج والمكاتب ذات الصلة، بشأن مسائل تتصل بوضع وتطبيق وتفسير الصكوك والقواعد القانونية المتصلة ببرامج التعاون. وتشمل أعمال المكتب، التي تتسم بطابع مستمر، صياغة وتفسير صكوك تأسيس هيئات الأمم المتحدة واختصاصاتها ونظمها المالية وغيرها من النظم، وقواعدها وتوجهاتها؛ والقيام بالصياغة والتفسير وتقديم المشورة بشأن الاتفاقات الأساسية للمساعدة، واتفاقات القروض، ووثائق المشاريع، وترتيبات الصناديق الاستئمانية، واتفاقات تقاسم التكاليف، واتفاقات الخدمات التنظيمية والعقود المبرمة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المنفذة والأطراف الخاصة؛ وتقديم المشورة والمساعدة القانونية في التفاوض بشأن المنازعات القانونية وتسويتها وتقديم المشورة بشأن مسائل الادارة والموظفين والمالية والتعاقد الناجمة عن أنشطة التعاون التقني وكذلك بشأن المشاكل التي تشمل امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٦٣ - ويضطلع مكتب الشؤون القانونية أيضا بأنشطة شتى تتصل بأهداف برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وفهمه على نطاق أوسع، الأمر الذي يدخل في نطاق أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وقد قام المكتب باستقبال وتكليف متدربين للمشاركة في مهام تتصل ببعض مشاريعه دون أن تتحمل المنظمة أي تكاليف. وشارك في برنامج زمالات القانون الدولي المشترك بين الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والذي يمول من الميزانية العادية وتبرعات من الدول. وقد منح ما مجموعه ١٩ زمالة في عام ١٩٩٢. وتعاون المكتب أيضا في برامج التدريب والمساعدة برعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وقام بتنظيم الأنشطة المتصلة بجائزة الزمالتين التذكاريتين السادسة والسابعة لهاميلتون شيرلي أميراسنغ بشأن قانون البحار والممولة من الصندوق الاستئماني للتبرعات.

عاشرا - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٦٤ - تتركز أنشطة التعاون التقني لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على مساعدة الحكومات في إعداد السياسات والاستراتيجيات لإيجاد قدرة لإدارة المستوطنات البشرية اعتمادا على الذات على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء. وكاستجابة مباشرة للطلب المتزايد من حكومات البلدان النامية، واصلت أنشطة التعاون التقني التي يقدمها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) توسعها خلال عام ١٩٩٢، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم لصانعي السياسة الحكوميين في تعزيز القدرة على إدارة المستوطنات البشرية في إطار عملية التخطيط الإنمائي الوطنية.

٦٥ - وفي خلال عام ١٩٩٢، قدم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دعمه لتنفيذ أكثر من ٢٦٠ برنامجا ومشروعا للتعاون التقني في أكثر من ٩٠ بلدا، منها ٨٢ مشروعا في أقل البلدان نموا. وبلغ مجموع الأموال التي رصدت في ميزانية عام ١٩٩٢، في نهاية الربع الثالث منه، ٤٧ مليون دولار.

٦٦ - وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المصدر الرئيسي للأموال المقدمة الى برامج ومشاريع التعاون التقني التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية خلال عام ١٩٩٢، ومثلت ٦٥ في المائة من ميزانية التعاون التقني للمركز لعام ١٩٩٢. بيد أن الاتجاهات التي ظهرت في الآونة الأخيرة تعكس استمرار اتساع نطاق تقاسم التكاليف مع الحكومات المضيفة ومع أطراف ثالثة على حد سواء خلال عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع التي اضطلع بها المركز، وبلغ نسبة ٢٣ في المائة من مجموع الأموال المرصوده في الميزانية لأغراض التعاون التقني. ويتبين من هذا أنه بمساعدة الحكومات على تحديد الأولويات المتعلقة بالمستوطنات البشرية، يقوم المركز بدور حفاز بصورة متزايدة في تعبئة الموارد من المانحين الثنائيين، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص. ثم تستخدم عادة هذه الموارد كمساهمات في تقاسم التكاليف للبرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتسم الموارد المعبأة على هذا النحو بأهمية بالغة في المناطق التي تكون فيها موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محدودة بوجه خاص.

٦٧ - كما استمر تمويل أنشطة التعاون التقني لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بصورة فعاله جدا في إطار إعداد برامج الاستثمار الوطنية. وقد برزت هذه النقطة بوضوح في الاحصاءات الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التزامات عام ١٩٩١ الاستثمارية المتصلة بالمشاريع التي تتلقى المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أظهرت أن التزامات عام ١٩٩١ الاستثمارية التي ترتبت على المشاريع التي ينفذها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بلغت أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٠ ١ دولار. ووفقا لذلك فإن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قدم خدماته، كوكالة منفذة، بما يقل عن ٢ في المائة من موارد أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما نتج عن المشاريع التي نفذها المركز أكثر من ١٦ في المائة من مجموع الالتزامات الاستثمارية الخاصة بجميع المشاريع التي تلقت مساعدات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩١.

٦٨ - ويقدم المركز، في عدد متزايد من الحالات، المساعدة في تخطيط وتنفيذ المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وفضلا عن ذلك، فقد بلغت نسبة الخبراء والخبراء الاستشاريين الوطنيين أكثر من ٦٠ في المائة وذلك من مجموع موظفي المشاريع العاملين في الميدان والذي بلغ خلال عام ١٩٩٢ ما يربو على ٦٠٠ موظف. وبالمثل، فوفقا لآخر الاحصاءات التي توفرت بشأن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، كان أكثر من ٦٧ في المائة من مجموع مشتريات المركز في عام ١٩٩١ من بلدان نامية (A/47/419/Add.2).

٦٩ - ولمساعدة الحكومات في إعداد بياناتها لدورة البرمجة الخامسة للبرنامج الإنمائي، واصل المركز خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ توسيع برنامجه لتحليل قطاع المستوطنات البشرية وتقييم احتياجاته من أجل توفير قاعدة سليمة للتحول الى اتباع نهج برنامجي قائم على القطر. وفي عام ١٩٩٢، قدم المركز دعمه الى ١٧ بعثة لتحليل قطاع المستوطنات البشرية وتقييم احتياجاته أوفدت الى كمبوديا وفيجي ونيبال وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش والبانيا وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا وغامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ونيجيريا وزامبيا وبنما واكوادور واندونيسيا ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٠ - وبناء على طلب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، انتدب مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية موظفين للعمل مع أمانة المؤتمر للمساعدة في إعداد الفصل المتعلق بالمستوطنات البشرية والفروع ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١.

٧١ - كما حددت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية برنامج المدن القابلة للإدامة بوصفه أداة هامة لدعم السلطات البلدية في جميع أنحاء العالم لتحسين قدرتها على التخطيط والادارة في مجال البيئة. وبدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أرقام التخطيط الارشادية) والمانحين الثنائيين، كان برنامج المدن القابلة للإدامة نشطا خلال عام ١٩٩٢ في جمهورية تنزانيا المتحدة ومصر وشيلي والهند؛ وبدأت مبادرات جديدة لبرنامج المدن القابلة للإدامة في غانا ونيجيريا وتونس واكوادور وبولندا واندونيسيا.

٧٢ - وتقوم شعبة البرامج العالمية والاقاليمية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير التمويل الأساسي لبرنامجين عالميين للتعاون التقني يتسمان بأهمية بالغة، جرى تعريف أحدهما في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - وهو برنامج إدارة المناطق الحضرية - بأنه برنامج تعاوني هام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولما كانت إدارة البيئة الحضرية تمثل أحد مجالات التركيز الاستراتيجية خلال عام ١٩٩٢، فقد وزعت إدارة برنامج إدارة المناطق الحضرية توزيعا لا مركزيا على أربعة مكاتب اقليمية واقعة في توغو واكوادور وماليزيا ومصر. وخلال عام ١٩٩٢، استفاد البرنامج من زيادة الدعم المالي المقدم من تسعة مانحين ثنائيين أصبحوا الآن اتحادا ماليا هاما. أما البرنامج العالمي الرئيسي الآخر الذي موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/شعبة البرامج العالمية والاقاليمية وبدأه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٢، فإنه تمثل مرحلة المساعدة التحضيرية لبرنامج بعنوان "تحسين الأوضاع المعيشية وزيادة فرص العمل في المجتمعات الحضرية المنخفضة الدخل". ويقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنفيذ هذا البرنامج بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومتطوعي الأمم المتحدة.

حادي عشر - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٧٣ - في عام ١٩٩٢، بلغت نفقات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لأغراض التعاون التقني حوالي ٢٠ مليون دولار. وبالرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يزال أهم مصدر وحيد للأموال، يقدم المانحون الثنائيون والمصادر الأخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية الدعم الى نسبة متزايدة من البرنامج بوجه عام.

٧٤ - وفي ميدان التجارة، شملت الأنشطة تقديم الدعم إلى البلدان النامية المشتركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتقديم المساعدة في تطوير قطاع الخدمات في البلدان النامية؛ وإصلاح السياسة التجارية؛ واستخدام نظام الأفضليات المعمم؛ وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمنافسة ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ ونقل التكنولوجيا والتجارة بين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة

بالمرحلة الانتقالية. ودخل البرنامج الجديد "TRAINFORTRADE" الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية في قطاع التجارة، مرحلة التشغيل الكامل في عام ١٩٩٢.

٧٥ - واستمر اتساع نطاق برنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لإدارة التزاماتها من الديون الخارجية وينفذ بالتعاون مع البنك الدولي. كما قدمت مساعدات أخرى إلى البلدان المهتمة لتطوير قطاعها الائتماني وإلى البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢٤ فيما يتعلق بمختلف قضايا النقد الدولي.

٧٦ - كما قدمت المساعدة في مجال إنتاج السلع الأساسية، وتنويعها وتسويقها، بما في ذلك المساعدة في تحسين إدارة واردات الحبوب الغذائية. وواصل عدد من مجموعات البلدان النامية التي أنشئت بغرض التكامل تعاونها مع الأونكتاد.

٧٧ - وعمل عدد من أقل البلدان نموا بصورة وثيقة مع برنامج الأونكتاد للتعاون التقني. وجرى الاضطلاع بأعمال أخرى فيما يتعلق بمشاكل النقل العابر التي تواجهها البلدان غير الساحلية في افريقيا. وشملت الأنشطة ذات الصلة بالنقل البحري تطوير خدمات الشحن البحري في عدة بلدان وتنمية الموارد البشرية عن طريق برنامج "TRAINMAR"، والمساعدة في تحسين إدارة الموانئ واستخدام التكنولوجيات الحديثة في أغراض النقل المتعدد الوسائط.

٧٨ - ويتعاون أكثر من ٥٠ بلدا مع الأونكتاد بهدف تحسين إدارة الجمارك في إطار ما أصبح الآن أكبر برنامج للتعاون التقني للأونكتاد. كما يقوم الأونكتاد بنشر قاعدة بياناته فيما يتعلق بتدابير مراقبة التجارة على عدد متزايد من البلدان.

٧٩ - ويمكن الحصول على معلومات إضافية عن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من تقاريره العادية المتعلقة بذلك (فيما يتعلق بالفترة ١٩٨٩-١٩٩١، انظر الوثيقة TD/B/WP/76 و Add.1 المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢).

ثاني عشر - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٨٠ - في عام ١٩٩٢، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق مركزه لأنشطة البرامج فيما يتعلق بقانون البيئة والمؤسسات المعنية بها، التعاون التقني في ميدان قانون البيئة والمؤسسات المعنية بها إلى حكومات ترينيداد وتوباغو، وغيانا ومنغوليا وجمهورية افريقيا الوسطى وبوركينا فاصو وبوروندي وناميبيا وبنن وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا ورواندا. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم حلقة عمل وطنية بشأن قانون البيئة والمؤسسات المعنية بها عقدت في ليسوتو، كما عقدت حلقة عمل أخرى مماثلة لبلدان

المنطقة دون الإقليمية جنوب المحيط الهادئ، وذلك بالتعاون مع البرنامج الإقليمي للبيئة لجنوب المحيط الهادئ.

٨١ - كما اتخذت مبادرات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، لتنمية التعاون المشترك بين الوكالات في مجال التشريعات والمؤسسات والتدريب على الصعيد الوطني. وجرى زيادة تطوير الأنشطة المضطلع بها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق التشاور بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاستراتيجية المتعلقه ببرنامج مشترك لتقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية لتطوير تشريعاتها ومؤسساتها البيئية، ونطاق هذا البرنامج ومضمونه. وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة وثيقة مع البنك الدولي في تنفيذ برنامجه لتقديم المساعدة إلى بوروندي. وبالإضافة إلى تقديم دورات تدريبية قطاعية، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة دورات تدريبية وحلقات دراسية بشأن إدارة البيئة.

٨٢ - وجرى الاضطلاع بأنشطة تبادل المعلومات في ميادين مثل إعداد الخطط أو الاستراتيجيات البيئية الوطنية وتعزيز بناء القدرة الوطنية لأغراض إدارة البيئة وذلك في بوروندي وجيبوتي ومصر وغامبيا وغينيا وغينيا-بيساو وغيانا وكينيا وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا ورواندا وبنما وفييت نام. ويجري رصد ومتابعة مشاريع المساعدة التقنية في مجال إدارة البيئة التي مولها لغاية عام ١٩٨٩ برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٨٣ - وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيئي، التي كان يجري التفاوض بشأنها في ذلك الوقت، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لإعداد دراسات قطرية بشأن تكاليف الصون البيولوجي وفوائده واحتياجاته التي لم تلب في جزر البهاما وغيانا ونيجيريا وبولندا وبيرو وتايلند. واستهدفت هذه الدراسات إعداد استراتيجيات وطنية وكان يقصد بها أيضا تسهيل الاتفاق على إنشاء صندوق لدعم الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٨٤ - وفي عام ١٩٩٢، أجاب نظام المعلومات البيئية الدولي "INFOTERRA"، على ٥٠٠ ٢٤ استفسار. وانضم خمسة عشر بلدا إلى النظام، بحيث أصبح مجموع البلدان المشتركة ١٥٥ بلدا؛ وارتفع عدد المصادر القطاعية الخاصة من ٣١ إلى ٣٥؛ وأضيف مركز جديد واحد للخدمة الإقليمية وأصبح مجموعها ١٢ مركزا، واستكمل الدليل الدولي لنظام المعلومات البيئية الدولي، الذي يشمل أكثر من ٠٠٠ ٦ مصدر للمعلومات البيئية.

٨٥ - وفي ميدان تطوير سياسة الطاقة، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع حكومة الهند، مشروعا بشأن تنمية الطاقة السليمة بيئيا.

٨٦ - وفي عام ١٩٩٢، قدم برنامج قاعدة بيانات الموارد العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة في مجال بناء القدرة في تايلند ونيبال وساموا الغربية وليسوتو وبوتسوانا وكينيا. وكان هناك ٣٠ مركزا منتسبا لقاعدة بيانات الموارد العالمية في العالم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٨٧ - وفي المؤتمر الوزاري الافريقي المعني ببرنامج البيئة، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعاون وثيق مع الحكومات الافريقية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال الضرورية في مجال الطاقة والأمن الغذائي وفيما يتعلق باتخاذ تدابير مثل تعزيز الآليات البيئية وإعداد خطط وبرامج عمل بيئية، والقيام ببرامج في مجال التدريب البيئي وتوعية الجمهور في مجال البيئة ووضع و/أو تعزيز التشريعات البيئية.

٨٨ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم الدعم إلى ٢٤ مشروعا في إطار خطة عمل البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك التمويل الأولي للأمانة الواقعة في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجري تنفيذ هذه المشاريع بالاشتراك بصورة وثيقة مع الحكومات، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات دون الإقليمية.

- - - - -